

المجلس الأعلى يطلق الاستراتيجية العامة للأسرة

الشيخة حصة: نشر التعليم والعناية بالصحة وتحسين الوضع المعيشي



اشته المؤتمر



سعادة ناصر الحميدي والفاصلة نور المالكي

متابعة رندا خطاب

الاستراتيجية قال السيد. حسين الملا وكيل الوزارة ان دور الوزارة يتلخص في حث الشباب القطري على الانخراط في الوظائف الفنية والالتحاق بها مقابل تعلمها في الادارة والتي توافي اقبالا كبيرا عليها، ويكمن ذلك من خلال التنسيق مع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والمجلس الأعلى للتعليم ومعمل زيارات ميدانية للطلاب لاسيما الثانوية والتي تعرف المدارس على اهمية الوظائف الفنية ومدى حاجة سوق العمل لها خاصة واته بحاجة اليها لفترة عشرين عاما قادمة، على حد قوله، وأشار الملا الى سعي الوزارة الدائم لتعزيز الاستراتيجية والتي ستعتمدها الوزارة من خلال تغيير مفهوم الطلاب عن الوظيفة الفنية الى جانب اطلاعهم على احتياجات سوق العمل حتى يكونوا على وعي تام بكل متطلباته.

على نفس الصعيد أشار السيد. عبدالله آل خليفة عضو مجلس ادارة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة الى اهمية التركيز في المرحلة المقبلة على السبب تنفيذ الاستراتيجية وضروته متابعتها من كافة الجهات المعنية بالدولة والتي شاركت في وضعها، الى جانب السعي دائما الى طرق تحقيق اهداف هذه الاستراتيجية، مستهدرا الى الدور الكبير الذي تلعبه كافة الجهات والمؤسسات والوزارات الى جانب مؤسسات المجتمع المدني خاصة المؤسسات التابعة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة في تنفيذ البرامج الخاصة بالاستراتيجية، ونوه آل خليفة على وجود تحديات والتي يمكن سدها من خلال العمل الجاد لتطبيق رؤى والتفكير القيادة الرشيدة للبلاد.

نور المالكي: الاستراتيجية تعبر عن احتياجات كافة فئات المجتمع

حسين الملا: نسعى لحث الشباب على الالتحاق بالوظائف الفنية

عبدالله آل خليفة: لمؤسسات المجلس دور كبير في تنفيذ معظم البرامج

«الطفل، الشباب، المرأة، المسن، ذوي الإعاقة». وأشارت المالكي الى ان الاستراتيجية العامة للأسرة والتي تشكلت الاطار الذي يجمع كافة الاستراتيجيات القوية ويضمن التكامل بينها للعديد من الاسباب وهي، ان الاستراتيجية العامة تحقق المهمة الموكلة للمجلس فهو معني بالأسرة كوحدة اجتماعية بالإضافة الى عناية بالقطاعات الاجتماعية التي تتكون من الاعلى لشؤون الأسرة لمجلس الوزراء المؤرخ استراتيجيا واحدة للاعتماد مع خططها التنفيذية بدلا من استراتيجيات و ه من الجهات المنفذة الشريفة، كما ان الجهات المنفذة خططها التنفيذية واحدة من البرامج وليس حزمًا متفرقة، الى جانب نظام المتابعة والتقييم والذي سيكون شاملا ومتناسقا يربط بين اداء الجهات المنفذة وتوجيهات المركز. وذكرت المالكي ان رسالة الاستراتيجية المستهدفة تتلخص في التوضيح بالاسترة القطرية بجميع أفرادها وتمكينها وتوسيع مشاركتها اجتماعيا واقتصاديا

بالدولة والذي كان لجهودهم الصادقة ومساهماتهم الفاعلة اثره الاكبر في تحقيق هذا الانجاز، مؤكدة سعادتها على اهمية استمرار دور هذه الجهات في المرحلة القادمة والتي تتطلب مضاعفة الجهود، مشيرة ان هذه الاستراتيجية ليست استراتيجية المجلس وحده بل نتاج عمل جماعي. وأوضحت سعادتها في كلمتها ان الاستراتيجية تهدف الى تأكيد الهوية العربية والاسلامية للأسرة بما يضمن الموازنة بين الاصلية والمعاصرة، كما تهدف الى نشر التعليم والارتقاء بنوعه وتعميمه داخل الأسرة، الى جانب العناية بالصحة ومستوى الخدمات الوقائية والعلاجية وتحسين الوضع المعيشي لها، فضلا عن ضرورة مشاركة الأسرة في التنمية الاقتصادية وفي صنع القرار، الى جانب حمايتها من كل اشكال الاستغلال والاساءة. وتابعت سعادتها قائلة: «هذا ويمثل الخطوة التنفيذية للاستراتيجية العامة للأسرة أداة استراتيجية تتضمن عرضا لاهم الوسائل التي من شأنها نقل



مديره ومؤسسات المجتمع المدني المنبثق من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

زيادة مساهمة أفراد الأسرة في الحياة السياسية

تعزير مشاركة المرأة في صنع القرار وتقلد المناصب القيادية

أوضحت الاستراتيجية اهتمام الدولة بالتشريعات التي من شأنها زيادة مشاركة أفراد الأسرة في الحياة السياسية وبناء المجتمع وقد لوحظ ان هذه الجالات يمكن ان تكون موضع رعاية ومراجعة وتعديل

تخفيض نسب الإدمان والتدخين والعنف والانحراف

تخفيض عدد حالات الأطفال المتهين بالسرقة بنسبة 70% من مجموع الحالات المسجلة لدى الجهات الأمنية، تخفيض نسبة الأطفال المتسربين في حوادث الطرق بنسبة 70%. حماية المرأة من العنف بجميع أشكاله من خلال تمكين المرأة من التعامل بإيجابية مع العنف الواقع عليها، توفير الحماية للشباب العنفات، تسهيل الوصول إلى البتات الحامية، تعزيز البتات رصد العنف ضد المرأة خاصة في إطار الأسرة.

تمكين الأشخاص المعاقين من ممارسة حقوقهم وشاركهم في صنع القرار ومساهمهم في مناقشة القضايا المتعلقة بهم من خلال تطوير التشريعات التي تعمل على تمكين الأشخاص المعاقين من حقوقهم، إشراك المعاقين ومؤسساتهم في القضايا التي تتعلق بهم، تطوير قدرات المعاقين على المشاركة في اتخاذ القرار.

تطوير مشاركة أفراد الأسرة في الحياة العامة وكيفية صنع القرار داخليا وفي المجتمع من خلال تنمية المشاركة المجتمعية للأسرة في قضايا المجتمع، تعميق اهتمامات الأسرة في صنع القرار، تنمية مبادئ الحوار والديمقراطية داخل الأسرة.



جينة العيس السيد. عبدالله آل خليفة السيدة، صباح الجيدوس

